اثر التخطيط الاستراتيجي وموائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في دعم سياسات التنمية العراقية

رشا جاسم احمد العبيدي

كلية الطب- ابن سينا

المقدمة:

التخطيط الاستراتيجي هو تخطيط بعيد المدى يأخذ بالحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية ويحدد المجالات المستهدفة بأفضل الأساليب المنافسة فالتخطيط الاستراتيجي هو عملية متجددة يتم تحديثها بحسب المستجدات الخارجية والداخلية. قضية التخطيط في التعليم العالي من القضايا المهمة التي يجب أن تنال حظاً من الاهتمام في عالمنا العربي بشكل عام وفي العراق بشكل خاص. يشكل التعليم العالي أحد أبرز وظائف إدارة الموارد البشرية، فهو يلبي في الوقت نفسه حاجات اجتماعية تتعلق باكتساب المعارف وحاجات اقتصادية ترتبط بتكوين المهارات اللازمة في سوق العمل، وفي الحالتين لا بد من سياسة وإستراتيجية في هذا المجال تندرج ضمن إطار السياسات التنموية، وصياغة مستقبل التعليم العالي العراقي وأهدافه. يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى تحليل مسارات الحلول وتوجيهها وفق المقومات العملية التخطيطية بالاعتماد على مبادئ وأسس علمية بحسب متطلبات ومفرزات النماذج وتنبؤاتها، وما يترتب عليها بعد إعدادها وتنفيذها وتقييمها ضمن استراتيجية ممنهجة وواضحة ومحددة على أسس علمية لأجل اتخاذ القرارات المتعلقة بشانها سواء تعلق الأمر بالمعطيات المحددة ام العشوائية،ويهدف إلى تحقيق قاعدة التنمية وبناء هيكل إنتاجي شامل ومتطور، وفعال لإدارة عناصر التنمية المستدامة. ويقوم التخطيط الاستراتيجي على نظام واقعي متكامل بعيد عن التخمين والحدس، ومن خلال هذا الأسلوب العلمي الأكاديمي يمكن وضع الخطط والاستراتيجيات وإيجاد بدائل لاتخاذ القرارات وحل المشكلات المستحدثة وتحليل العمليات ووسائل البحث الكمية والكيفية وباعتبار العملية التخطيطية تهتم بتنفيذ مهمات توجيه مسارات المستقبل حسب المستبصرات الميدانية فمن هنا يمكننا استنتاج أن التخطيط علم شامل لكافة القطّاعات ولكافة المتغيرات وفي مختلف أجزاء النظام،إذ أن شمولية العملية التخطيطية ضرورية لتنمية عناصر المتغيرات الفكرية والكمية للعملية التخطيطية الشاملة الذي يحصر ضمن حدوده أكبر جزء منها ويهتم بتحقيق أقصى زيادة ممكنة في معدل التنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالنظام ووسائله الممكنة على توفير عناصر الرقي والإنماء المستدام، ويشكل القاعدة الأساسية لتحديد مسارات التخطيط، وما يتعلق بالظروف والأوضاع المحيطة بها، (***Lyman,***

Linda L,no.3 1990 p,31-35. تعتبر العملية التخطيطية تفكيراً إنمائياً لاستشراف المستقبل وتتطلب عملياتها إجراءات متكاملة ومتزامنة، ويمكن بدايتها في جمع المعلومات، والبيانات المستقاة من الخبرة الماضية أي الترابط الزمني بين الماضي والحاضر والمستقبل وتحليلها، ويتعلق التخطيط دائماً بالمستقبل ونظام المعلومات أساس مهم للتنبؤ بالمستقبل، لأن العملية التخطيطية عملية منطقية لها مبادئ وأسس واشتراطات لتحقيق الهدف الأساس. يأخذ ألتخطيط في التعليم العالي وجهة حاجات البلد للتنمية المستدامة، ويستند إلى حساب معدل العائد بوصفه أحد المؤشرات على الفائض أو الندرة، لكل مستوى أو اختصاص تعليمي، ويوجه الاستثمار إلى الوجهة التي يكون فيها معدل العائد مرتفعاً أسوة بأي استثمار آخر فالتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي يمثل عنصراً مهماً من عناصر تلبية حاجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة في المستويات المتنوعة. وتشكل الصلة بين التعليم العالي والتنمية إحدى العلاقات البارزة والمؤثرة على السياسات التنموية المتنوعة التي تشكل التنمية المستدامة، وتعتبر عملية وضع السياسات التربوية للتعليم العالي من أهم متطلبات التخطيط كونها مرشداً للتفكير والتقدير، وموجهة للأهداف والوسائل والإجراءات. كما أن رسم السياسات يعني وضع القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في كل شؤون التعليم العالي وتحكم التصرفات والمواقف والمشاريع وتتحدد السياسة التربوية في ضوء سياسة تربوية جملة من الأمور التي تزيد اهتمام الدولة بتطوير التعليم العالي، والعلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة والتعليم العالي.

منهجية البحث

١- مشكلة الدراسة: تواجه مؤسسات التعليم العالي في العراق مشكلات ومعوقات متعددة تحد من أدائها للرسالة التي وجدت من اجلها المتمثلة بإعداد خريجين كفوئين يخدمون خطة التنمية في العراق وتفعيل عمليات الأداء والإنتاج، انحصر اهتمام مؤسسات التعليم العالي في السنوات السابقة على زيادة أعداد الخريجين بغض النظر عن النوعية والكفاءة.

٢- أهمية الدراسة: جاءت الدراسة استجابة للعديد من التحديات المعاصرة وفي تفعيل أداء النظم التعليمية، وزيادة كفاءة العمليات باتجاهات الجودة الشاملة، وتحديد اتجاهاتها وفق مسارات التخطيط الاستراتيجي الفعال لنتمكن من إنشاء جيل من الكفاءات العلمية يساهم بشكل فاعل بدعم خطط التنمية العراقية ويستمد البحث أهميته من مساهماته العلمية، والدراسة هي امتدادا للدراسات السابقة فى مجال التخطيط لأجل صناعة السياسات التعليمية واستراتيجياتها في العراق كمدخل لتحسين بيئة العمل التعليمية بالنسبة لمؤشري الإنتاجية والفعالية، وتوفر مجموعة من الخطط الموضوعية اللازمة لتبرير صناعة السياسات التعليمية، التي تحقق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ويؤمل أن يستفيد من هذه الدراسات الجهات التالية:

١. مؤسسات التعليم والبحث العلمي والدوائر التابعة لها في العراق.
٢. الوزارات ومؤسسات صناعة السياسات التعليمية في العراق.
٣. مراكز ودوائر صناعة القرار في العراق.
٤. سوق العمل العراقي بمجالاته المتنوعة.

٣- هدفا الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

١. دراسة تخطيط العمليات كونها اتجاه معتمد لتحديد الاتجاهات وفق التخطيط الاستراتيجي لتحسين مخرجات مؤسسات التعليم العالي العراقي.
٢. بيان اثر الموائمة والتخطيط الاستراتيجي في رفد خطط التنمية والسوق العراقي بالكفاءات اللازمة.

٤- أسئلة الدراسة: لتحقيق هدفي الدراسة صاغت الباحثة الأسئلة الآتية:

١. هل التخطيط الاستراتيجي عملية أكاديمية يتم ممارسته في مجال التعليم؟
٢. كيف يمكن تقيم جوانب السياسات التعليمية ألناجحة في العراق؟
٣. ما هي الطريقة السليمة لتخطيط عمليّة التعلّم والتعليم العالي؟
٤. اثر الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل العراقية واحتياجات خطط التنمية؟

٥-منهج الدراسة :

المنهج الذي اعتمدته الباحثة هو المنهج التحليلي للتخطيط الاستراتيجي وتوجيه مسارات الحلول وفق النماذج وتنبؤاتها، واستخدام التخطيط والموائمة بين مخرجات التعليم العالي وخطط التنمية كأسلوب للمعالجة وتوجيه السياسات التعليمية نحو بناء خريجين أكفاء يخدمون وطنهم بالعلم.

٦- حدود الدراسة : حدود الدراسة هي:

١. التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي.
٢. سوق العمل العراقي وسياسات التنمية فيه.
٣. مخرجات التعليم العالي العراقي.

٧- إجراءات الدراسة: قامت الباحثة باستقراء أساليب التخطيط الاستراتيجي، وأساليب صناعة القرارات التعليمية من خلال إجراء دراسات مكتبية، وتحليل عدد من الدراسات المهتمة بموضوع النماذج والسياسات التعليمية واستخلاص النتائج وإسقاطها على الدراسة المستهدفة مع الحفاظ على الخصوصية، ثم تحديد وتقييم متغيرات الدراسة.

الفصل الأول
التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي

أولا : أدوات وعناصر التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي العراقي

يتطلب تنفيذ عمليات التخطيط الاستراتيجي توفير أدوات عملية تساند العمليات الفكرية الأداء الفعال، عبر مسالك مختلفة، أهمها*(Riggs, and et al, 1989 p,3-11)*.

١. **بنك المعلومات:** (*Information data bank*) تتضمن توافر البيانات والإحصاءات والمعلومات ذات الفائدة والتي تتميز بالشمول السرعة، الدقة، الحداثة.

٢. **الواقعية في الأهداف:** (*Realistic goals*) يشترط فيها إن تكون الفجوة محددة، وتكون الأهداف قابلة للتحقيق، والقياس. بالإضافة الى وضوح الرؤية والغايات والأهداف.

٣. **توفر الخبراء** (*Provide expert*): تشمل وجود عددٍ كافٍ من الخبراء الذين تحتاجهم العمليات التخطيطية في كل فروعه، وأقسامه والذين يساندون العملية في تنفيذ المهمة حتى تحقيق الهدف.

٤. **توافر القوانين واللوائح المالية والإدارية** (*Availability of the laws and regulations of financial and administrative*)

تشمل القوانين واللوائح المالية والإدارية، وعناصر تغذية النظام في مختلف أطرافه وفروعه، بما ييسر تعقيدات مسارات الحلول وتوضيحها. وهي أدوات تنمي المنظمة وتجعل عمليات تخطيط الأداء قابلة للتطبيق و التطوير والتحسين.

ثانياً: عوامل ومميزات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الجامعية

يمكن تشخيص عوامل التحليل الإستراتيجي لعملية التخطيط وما تمتاز بها من عمليات على مستوى المؤسسات الجامعية بالتشابك والتكامل ويمكن تصنيفها حسب الأولويات، وتشمل (غنوم، احمد عبد الكريم ٢٠٠٦، ندوة):

أ-عوامل القوة (*Strengths*):

١. أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين.
٢. البنية التحتية المتكاملة.
٣. المختبرات والتجهيزات المتطورة.
٤. البرامج الدراسية الحديثة والمتنوعة لكل المرحل.
٥. التنافسية، والسمعة الجيدة للخريجين.
٦. إنتاج البحث العلمي والتميز فيه محلياً وإقليمياً.
٧. مناخ الحرم الجامعي، ووسائل الإنتاج المعرفي فيه.

ب- عوامل الضعف (*Weaknesses*):

١. التعقيدات المادية ارتفاع تكاليف البرامج الدراسية.

٢. الصعوبات المناخية، وضعف الخدمات الجامعية.
٣. قصور النشاطات الترويجية والتسويقية، والتوسعية.
٤. محدودية البرامج، والتوجيه، والكادر الأكاديمي.
٥. محدودية التعاون بين القطاعين العام والخاص.
٦. التقليد والروتين، وتشابه البرامج والمجالات الدراسية.
٧. ضعف الاتصال الخارجية مع المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية العالمية.

ج- الفرص (*Opportunities*): ١- نسبة النمو السكاني. ٢- نسبة الإقبال على التعليم العالي. ٣- المنافسة المجتمعية، وتطور البيئة الاجتماعية ٤ - المحيط الجغرافي والخدمات المساندة.

د- المخاطر والتهديدات (*Threats*):

١. المنافسة في طرح البرامج، وفتح المؤسسات التربوية والتعليمية والخدماتية
٢. الاستقطاب العالمي للبرامج، والمساندة الخارجية والدعم.
٣. محدودية الموارد، ومحدودية المحيط التنافسي.
٤. محدودية سوق العمل، والضغوطات الخارجية (ضغوطات عدم الاستقرار).

هـ- الغايات الإستراتيجية وتشمل (*Dlugosh, L, 1993.p, 63-64*):

١. وجود الثقافة المؤسسية الواضحة (الرؤية، الرسالة، الأهداف، القيم).
٢. المحيط، والبيئة التربوية التعليمية.
٣. المعايير الاعتمادية ومستواها العالمي في كل البرامج والمجالات الأكاديمية.
٤. التكامل الدراسي بين الدراسات الأولية والدراسات العليا.
٥. مدى تطبيق المعايير الإدارية كالجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.
٦. مستويات الأنفاق والتطوير والاستقرار في البحوث العلمية، ومستوى التشجيع للإبداع والابتكار والتميز.
٧. تتحقق الخطط الفعالة والإستراتيجية من خلال تحديد الفجوة وعبر عدة محاور على المستويات التعليمية وتشمل: محور الثقافة المؤسسية، المحور الأكاديمي، المحور البحث العلمي، المحور الطلابي، المحور الإداري، المحور المالي والاستثماري (زيادة

الإيرادات، ضبط النفقات). ويتم التخطيط عبر مراحل متعددة من إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية المتكاملة وفق السيناريوهات المستنبطة من عمليات المحاكاة وتشمل: السيناريو الواقعي، السيناريو التفاؤلي، السيناريو الاستبصاري.

ثالثاً: أسس عملية التخطيط التعليمي

هناك أسس جوهرية في العملية التخطيطية لا يمكن تجاوزها وهي القاعدة الأساس لإجراء أي تنظيم في التعليم العالي، والقيم الأساسية، والقيم المخططة، والمكتسبة، من عمليات التخطيط وهي: Webster, William & Luehe ،Bill, 1992, no 9.

أ- **الهرمية التخطيطية:** تتضح العملية التخطيطية على مستويات إدارية مختلفة (المستويات الإدارية الأدنى؛ العليا، الإدارة العليا)، وتوجه الإدارة العليا أساساً للتخطيط بعيد المدى، وأما اهتمام المستويات الإدارية الأدنى ينحصر في التخطيط القصير المدى.

ب- **التنبؤ للمسارات المستقبلية:** تمثل هذه القاعدة الأساس في إدارة المستقبل، وتعود أهمية التنبؤ في العملية التخطيطية إلى مواءمة مسارات المستقبل لمعرفة العناصر المؤثرة ومدى تأثيرها في البيئة، وفق المعلومات المتاحة والمحتملة، وغيرها من المدخلات اللازمة لممارسة أساليب التنبؤ والمواءمة والمحاكاة، وغيرها من الطرق الرياضية والإحصائية المستندة على التحليل في إطار النظريات التربوية، وتتحدد خلالها مستويات عملية إعداد الخطّة والتي تعتمد على ستة مرتكزات أساسية، هي:

أ- تكوين قاعدة البيانات الأولية.

ب- وضع وتحديد الأهداف الأولية

ج- توسيع المشاركة التخطيطية.

د- إعداد الإطار العام للخطة.

هـ- التعاون بين القاعدة والقمة على مختلف المستويات.

و- إعداد الإطار التفصيلي الكامل للخطة.

ت- تحتاج الخطة بعد ما ينتهي من الإعداد والإقرار والتبليغ للجهات المسؤولة عن تنفيذها، إلى التحقق بشكلٍ مستمرٍ من مطابقة ما يتم إنجازه والمستجد فيها. وتندرج عملية المتابعة عبر مراحل متكاملة، وهي:

أ- **مرحلة المتابعة السابقة:** وهي متابعة وقائية قبل التنفيذ للتأكد من سلامة الإجراءات وتجنب الأخطار وهذا النوع من المتابعة قاصر عن استقراء المتغيرات اللاحقة بشكلٍ دقيق لتجنب الأخطاء والخسائر، والمستجدات التي قد تجعل منتج النظام غير فعال.

ب- **مرحلة المتابعة المتزامنة:** وهي مرحلة تتم خلالها متابعة تزامنية مع كافة مراحل عملية التنفيذ خطوة بخطوة، حتى يمكن السيطرة وضبطها كلما دعت الحاجة لأجل تصحيح الانحرافات المرتبطة بقصر الفترة الزمنية أو عدم التقدير الدقيق في الدورة التخطيطية.

ج- **مرحلة المتابعة اللاحقة:** وهي التغذية الراجعة أو المتابعة المتأخرة وتتم خلالها تحدد وتعديل الانحرافات وفق لإجراءات التصحيحية المناسبة، وهي عملية مكلفة إلا أنها تساهم في تقليل الهدر، والوصول إلى الأهداف في الفترة الزمنية المحددة لها، وبأقل التكاليف.

٤- خطوات إعداد الخطط وحصول الموافقة والاعتماد عليها تحتاج عمليات التخطيط في النهاية إلى ضرورة عرض المخطط على بعض الجهات المختصة والداعمة لإبداء الرأي والملاحظات وحصول الموافقة عليه، وتختلف هذه الجهات حسب نوع ومستوى الخطة المعتمدة على مستوى المنظمات التربوية، الجهات التالية:

أ- **موافقة القيادة:** يعرض المخطط على الأجهزة الإدارية العليا والتنفيذية المعنية وفق الإدارات التي طرحت المشروع، والإدارات الأخرى المساندة والداعمة لإبداء الملاحظات والتصورات، والموافقات الأولية.

ب- **اللجان الاستشارية والفنية:** تنص كثير من التشريعات على تشكيل لجانٍ عامة وفنية لمراجعة مشروع التخطيط العام وإسداء النصح والإرشاد، تتكون اللجنة من مختصين من مختلف التخصصات، بالإضافة إلى الداعمين من رجال الأعمال.

ج- **لجان جلسة الاستماع:** تعقد لجان جلسة استماع يحضرها أعضاء المجلس الاستشاري والمختصين ولجان التخطيط للإحساس بمدى تجاوب الخطط مع حاجيات المشروع المعتمد بالخطة المقترحة ومدى استجابتها للمعايير المعتمدة (محلية، دولية).

د- **لجان متابعة التعديلات:** تقوم اللجنة المختصة المكلفة من قبل الإدارة العليا للتأكد من إجراء التعديلات على هذا المشروع في ضوء الملاحظات الهامة التي تمّ تسجيلها في جلسات الاستماع التي وردت من الجهات المختلفة وعبر المراحل السابقة.

هـ- **موافقة اللجان المقررة:** بعد اعتماد والانتهاء من إعداد مشروع التخطيط العام بكل مراحله يعرض على مجلس اللجان المقررة للموافقة عليه وإصدار الملاحظة النهائية.

رابعا: عمليات التخطيط في المنظومات التعليمية

تساهم عمليات التخطيط في المنظومات والتعليمية في الارتقاء بجودة التعليم الذي يستهدف الامتياز والإتقان في التعليم في جانبه النوعي من خلال مبادئ، أهمها:

١. المعايير (*Standardization*)
٢. التركيز على الطالب (*Student Based*)
٣. التقويم (*Measurement*)
٤. التطوير المستمر *(Continuity of Development)*
٥. الالتزام مع ذوي العلاقة (*Commitment)*
٦. المراجعة الدائمة (*Reviewing*)
٧. المحاسبيّة (*Accountability*)
٨. الموثوقية (*Reliability*) تحتاج عمليات التخطيط الاستراتيجي في العراق إلى تعزيز خصائص وسمات جيل المستقبل في المجالات: الاجتماعية، والمهارية، والمهنية، والمعرفية، والصحة والسلامة من خلال: *(D. A Wagoner J. L, 1989 p,33-48 Verstegen, &)*.

١. إنماء البصيرة، ونشر الأخلاق الفاضلة.
٢. تطوير المواطنة وتعزيزها.

٣. تطوير القدرة على التعلّم الذاتي، والتعلّم المستمر.
٤. تعزيز المهارات الاجتماعيّة، ومهارات التفكير.
٥. إدارة مستقبل الذات والوقت بكفاءة.
٦. التنمية الفكرية والبدنية السليمة.
٧. الإحسان وحسن المعاملة. ويستهدف تحقيق الإتقان في صناعة السياسة التعليمية وفق تخطيط استراتيجي فعال قائم على عدة دعائم *(Kaufman, L & Jacobs, H. M , 1987 p,23-33)*، أهمها:

أ- **نتائج التقويم والتشخيص:** ومن الاستراتيجيات التقويميّة التي تتطلبها المرحلة في النظم التعليميّة: التقويم بالمقايسة (*Benchmarking*)، في ضوء تأملات استشرافيّة ومحاكاتية لمؤشرات مستقبليّة لأجل تحدّد مدى البعد والقرب بين الواقع القائم والأنموذج المستقبلي، وهذا يحتاج إلى توظيف مناسب لنتائج التقويم.

ب- **سياسة الخطط الشاملة:** ركيزة لضمان الامتياز للجميع من رؤية شمولية تهدف إلى التحسين المستمر من خلال خريطة واسعة عديدة الزوايا متنوعة الأوجه.

ج- **معياريّة العمليات:** تستخلص مضامينها ووضعتها في صورة محكات معياريّة مرجعيّة *(Standards)*، لغرض تقويم الجودة الشاملة، وضبط معايير العمليات.

د- **التطوير الذاتي:** التخطيط المهيكل والقابل للمتابعة والتحسين المستمر، والتغذية الراجعة لكل مفردات العمليات الإنتاجية... والتخطيط المستقبلي لابد ان يهدف إلى إنشاء مؤسسات (قيمية، متعلمة، إليكترونية، نوعية، ذات الأداء العالي، تعاونية، فعالة، تشاركية، عملية، مجتمعية، ممتعة، آمنة، نافعة). *(Namara, Carter, Mc, 2001,wed,5-16)*

هـ- **يجب أنْ يكون التخطيط مجوّدا، يحقق متطلبات متكاملة،** أهمها: الوضوح في الرؤية والأهداف، والقيم ويتحقّق الالتزام بالغايات، واستمراريّة، والنقد الذاتي الفعال. ولكي يتحقق النجاح لعملية التخطيط فلابد من تحديد إستراتيجية تتضمن: (تحديد الأهداف الواضحة، وترتيب الأوليات، وتوفر الإمكانيات المادية والبشرية، والتنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة، والشمول، والواقعية، والمرونة، والمتابعة، والتقييم

والتقويم)؛ والتخطيط في ميدان التعليم العالي عملية واسعة ومستمرة تتضمن جوانب عديدة ومجالات مختلفة. يحتاج الإصلاح التعليمي في الدول العربية ومنها العراق إلى دمج إمكانيات التقنية المعاصرة من جهة والنماذج التعليمية المعتمدة على المفاهيم والمبادئ المشتقة من نظريات التعلم الحديثة التي أثبتت فعاليتها مع مراعاة متغيرات البيئة، فرصاً حقيقية لتغيير الوجه التقليدي للتعلم من بنية جامدة تعتمد أركانها على الأستاذ والكتاب وتتعامل مع المعرفة على المستوى التجريدي، وهي معرفة تسكن عقل المتعلم ولا تجد طريقها إلى التطبيق بتلقائية وفاعلية بسبب سطحيتها وسهولتها وتجزئتها وانفصالها عن الواقع، إلى بيئات تعلم بنيوية، بيئات تتعامل مع المشكلات التعليمية في سياقات واقعية غنية بتعقيدات المواقف الحقيقية، وتقدم أمثلة متعددة للعالم الواقعي، وتشجع المتعلم على بناء المعرفة وليس إعادة إنتاجها، وهي بيئات أيضاً تشجع بناء المعرفة المعتمد على السياق الواقعي للأشياء والأحداث وتتجنب الإفراط في تبسيط التعلم وتجريده، وتعزز ممارسة التأمل والتفكير، وتدعم البناء التعاوني للمعرفة من خلال الحوار الاجتماعي.

ولتحقيق الأهداف يتطلب أساليب جديدة، من بينها التعلم التعاوني لدعم فكرة المشاركة في الذكاء أو الإدراك، والتعلم بأسلوب حل المشكلات بغرض تنمية مهارات أكثر عمومية مثل مهارات حل المشكلات ذات المستوى العالي ومهارات البحث والعمل الجماعي، والتعلم من خلال مواقف، والتمهين الإدراكي وغيرها.

خامساً: التخطيط الاستراتيجي وإصلاح السياسات التعليمية في العراق

تصاعد أهمية التعليم العالي في تحديد مستقبل الأمم والشعوب، إذ أن التعليم العالي أصبح متغيراً رئيسياً من متغيرات النظام العالمي الجديد، ومعياراً من معايير القوة والتفرد والمنافسة. تندرج الخطط الإصلاحية في سياق سياسات وطنية عامة تتبناها الدول العربية في مجال التعليم تضمن تحقيق التكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص، وتحقق إشراف الدولة على العملية التعليمية، لا يمكن إنجاز تقدم حقيقي في تطوير التعليم العالي

في العراق، إلا إذا تم النظر إلى تخطيط التعليم العالي كمنظومة متكاملة الحلقات، وهو الأمر المفقود في غالبية خطط وبرامج إصلاح التعليم العالي بحيث يتم تجويد كل مرحلة بعيدا عن المرحلة التالية وهذا يسبب مشكلة التخبط وعدم الاستقرار التي تعانيها سياسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق وان عدم وضوح الرؤية أو ضبابيتها من ناحية، وغياب التراكم في عملية التطوير من ناحية ثانية، وعدم الاستفادة من التجارب الناجحة في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في دول العالم المتقدم يجعل عملية إصلاح التعليم العالي في عديد من الدول العربية ومنها العراق تدور في حلقة غير متكاملة، فاغلب خريجو الكليات الذين يلتحقون بالدراسات العليا بعد التخرج غير مؤهلين بالدرجة الكافية لأن يكونوا عناصر فاعلة في العملية التعليمية فيما بعد، وتحقيق جودة عناصرها وذلك بسبب التراخي في عملية الإصلاح في التعليم العالي الذي يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العراق في القرن الواحد والعشرين، ومعالجة هذا يحتاج إلى خطط علمية واقعية، يتم توفير التمويل اللازم لها، ويجري تنفيذها حسب مراحل زمنية محددة، ووفق المعايير المتعارف عليها لجودة التعليم الشامل، وفي إطار رؤية شاملة للإصلاح.

يتوقع أن يضيف التخطيط الاستراتيجي بعدًا جديدًا للإصلاح في العراق في إعادة هندسة العمليات وإرشادها (الهندرة)، والمفاضلة والاختيار بين البدائل، وطرق وأسس المنافسة. الذي يقوم على تحديد الأفضل، واستبعاد المؤجل أو المرفوض من الأعمال.

من خلال فاعلية الأداء، وابتكار الأنشطة الفريدة، والمفاضلة بين البدائل التي تحقيق المزايا التنافسية وفق الإستراتيجية التي تحدد الوضع الاستراتيجي للإعادة اكتشاف المسارات المستبصرة، واقتناع النخب السياسية العراقية وراسمي السياسات التنموية بأن الاستثمار في مناجم العقول العراقية هو الاستثمار الأفضل والأكثر جدوى وفاعلية وديمومة إن لم يكن الأمثل الأمر الذي يتطلب تحولاً جذريا من الإنفاق على الحواجز الإسمنتية إلى الاستثمار في الخطط التنموية الأساسية ذات القيمة الفعلية وخصوصا التعليم العالي والبحث العلمي والبرامج الداعية للتنمية.

الفصل الثاني

الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل

اولاً: التعليم العالي كونه ركيزة أساسية للتنمية الشاملة

يعتبر التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. ولا تقتصر أهميته من منظور التنمية البشرية المستدامة على كونه يؤدي إلى تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجيته. وقد فرضت طبيعة العصر نفسها على التعليم العالي في جميع دول العالم، وذلك لأن التعليم العالي يسهم في إعداد الفرد القادر على مواكبة التقدم التكنولوجي للقيام بدور إيجابي في الخطط التنموية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.وتسعى دول العالم للإفادة من مخرجات التعليم العالي لتنفيذ خططها التنموية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وفي المجالات المتنوعة الأخرى في الحاضر والمستقبل. وتؤكد كثير من الدول ضرورة مشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات للتعليم العالي وإنشاء مؤسسات تعزز التعاون بين القطاعات المجتمعية المتنوعة، وبشكل يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل بشكل أدق، وحصر الخبرات والمهارات المطلوبة في الخريجين وذلك لتضمينها مناهج وبرامج الكليات والجامعات وتعرف جودة التعليم العالي والجامعي بالقدرة على جعله ملائماً من حيث دوره ومكانته في المجتمع، ومهامه التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وعلاقته بدول العالم، والتمويل العام وتفاعله مع مستويات التعليم انطلاقاً من حاجة البيئة الاقتصادية الحديثة إلى خريجين قادرين على تطوير معارفهم باستمرار، والتحلي بصفات الباحثين وأصحاب العمل في سوق متغير باستمرار، ومن المؤكد أن التعليم العالي هو الذي يتكفل بتوفير احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة علميا ومهاريا، التي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقها. ومن هذا المنطلق أصبح التعليم العالي ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن وذلك للعوامل الاتية: (*aster, Ric & Sloan,* p,66-75 *Gayle, 1999 k*).

١- الانفجار السكاني الذي يطالب بإشباع الطلب الاجتماعي ونشر التعليم العالي.

٢- تصاعد مستوى المؤهلات المطلوبة للعمل ويقابلها التخصص الدقيق مع تنوع الخبرات العلمية والعملية، وذلك ما تفرضه العولمة التي تسعى لقيام نظام اقتصادي عالمي

تحكمه قوانين عالمية، مما يؤكد الحاجة إلى قوى عاملة قادرة على التكيف معه وفق مهارات محددة، فضلاً عن الاعتماد العالمي على المعرفة والمعلومات، والثورة العلمية التي تفرض على الأفراد تجديد معلوماتهم وتنويع تخصصاتهم واكتساب العديد من المهارات والقدرات. (نوفل، ١٩٩٥م، ص٣٤).

ثانياً: الجودة في التعليم العالي

يتم تقويم الأداء الجامعي من خلال قياس الكفاءة والفاعلية في مؤسسات التعليم الجامعي والعاملين فيها، إذ تتعلق الكفاءة في الجامعات والكليات بالعمليات والقدرة على ضبطها وتطويرها، أما الفاعلية فتتعلق بنوع المخرجات التي تؤثر على العالم الخارجي. وينظر إلى الفاعلية بأنها مدى إدراك المؤسسات التعليمية لطبيعة العمليات والأنشطة الداخلية التي تحدد أداءها وعلاقتها مع بيئتها المحيطة، وقدرتها على السيطرة على العمليات وتوجيهها بحسب المتغيرات الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها. وهناك جانبان لكفاءة مؤسسات التعليم العالي عامة، هما: (عبد الرحيم، ١٩٩٣م، ص٤٤).

١-جانب الكفاءة الداخلية: وتتمثل في قدرتها على إعداد أكبر عدد من المخرجات نسبة إلى المدخلات مع ملائمة نوعية المخرجات للمواصفات الموضوعة، وتوفير الموارد البشرية اللازمة للقيام بهذه الأعباء.

٢-جانب الكفاءة الخارجية: وتتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات والمؤهلات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة، وهذا يعني التوافق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي

من المعروف أن التحديات التي تواجه التعليم العالي تكاد تتشابه في العديد من دول العالم.

وقد أظهرت دراسة (عبد المجيد، محمد سعيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني جامعة المنيا، ٢٠٠٦م) أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الوطن العربي عامة، والتي تتمثل في:

١. تحدي العولمة والمنافسة العالمية. حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
٢. تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
٣. تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
٤. سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
٥. يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بتمويله حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب المتزايد عليه.

وترى الباحثة ان السبب الرئيسي في ذلك هو النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. فضلاً عن ارتفاع تكلفة تعليم الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.

وقد بين تقرير المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي أسباب ضعف فاعلية منظومة التعليم العالي، والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي: (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨م، ص ص٤١-٤٥):

١. أخطاء في أساليب القبول في التعليم العالي، و تقييم المتعلمين فيه.
٢. تبعية للعالم الخارجي في الهموم البحثية، وفي الأمثلة والتطبيقات في المادة.
٣. تراجع مستوى التدريسيين والمدربين والمادة التعليمية.
٤. هيمنة الدول وحكوماتها، مع ضعف توفر المحاسبية المجتمعية.
٥. ضعف التمويل والإمكانات.

٦. تراجع في بعض مؤشرات تكافؤ الفرص أمام الدارسين،فضلاً عن تراجع استهداف التنافسية على المستوى العالمي.
٧. تدني مستوى الحرية الأكاديمية.
٨. ضعف في مستوى وجودة عناصر مدخلات منظومة التعليم العالي.

كما ذكر (عيسان في ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٦م) عددا من التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي، ومنها:

١. التقليدية وغلبة التخصصات النظرية الإنسانية على البرامج الدراسات التطبيقية، وضعف التقويم المستمر لهذه البرامج مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية وارتفاع نسبة الهدر.
٢. التشابه والنمطية في النظم وهيكل البرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتشابهة، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تكرار الأخطاء السابقة وتضخم أعداد الخريجين في تخصصات غير مطلوبة أو عدم استيعاب السوق لها.
٣. نقص في أعضاء هيئة التدريس، وعلى الأخص في بعض التخصصات وذلك لندرة حملة الشهادات العليا فيها، ونقص الحوافز من مثل الاستقرار الوظيفي، وتدني الرواتب والحوافز.
٤. التطوير في مؤسسات التعليم العالي أحادي الاتجاه يصدر من أعلى، ويغفل المستويات الأدنى فيها. ولقد ثبت أن أفضل أشكال التطوير هي ثنائية الاتجاه فالمستويات الأدنى تبدي رأيها والمستويات الأعلى فتدرسه وتعطي ملاحظاتها، ثم تنزل للمستويات الأدنى للتنفيذ.
٥. غياب الفكر المؤسسي في عملية التطوير؛ إذ تصدر أفكار التجديد من أفراد، فإذا بقي أصحاب التطوير في موقع القرار يأخذ التطوير مجاله، ولكن إذا ذهبوا استحدثت سياسات وقرارات جديدة تنسف كل جهود سابقة.

رابعاً: التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق

وترى الباحثة أنه على الرغم من التطور المشهود الذي يمر به التعليم العالي في وقتنا الحاضر، إلا أن التعليم العالي في العراق يواجه العديد من المشكلات والتحديات نتيجة للمتغيرات العلمية والتقنية والاجتماعية بسبب الظروف القاسية التي مر بها بداية بالحرب ضد إيران ثم الحصار الاقتصادي وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي مما اثر على مسيرة التعليم العالي فضلا عن اهتمام المسؤولين عن التعليم العالي بتوفير أكبر عدد ممكن من الفرص الدراسية للطلاب، وتحقيق التوسع الكمي على حساب التميز النوعي مما اضعف العمل على وجوب جعل مؤسسات التعليم العالي مؤسسات للتنمية الاجتماعية متعددة الأغراض، كونها تسهم بأبحاثها في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فضلا عن إعداد الكوادر المؤهلة للنهوض بالمجتمع.

فالواقع إن هناك ضعفا في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات خطط التنمية العراقية، وذلك من خلال ضعف توافق حاجات سوق العمل مع ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، مما أدى إلى البطالة الصريحة أو المقنعة، خاصة في مجالات معينة كماً وكيفاً وفقا لما يحتاجه سوق العمل، وبات الاهتمام بتوفير حاجة خطط التنمية بما يلائم سوق العمل من الكفاءات المتخصصة مهماً جدا لجعل التعليم العالي أكثر ملائمة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك حاجات التعليم في المراحل التي تسبق المرحلة الجامعية.

ومن وجهة نظر الباحثة إن المشكلات المهمة الواجب معالجتها للوصول إلى تعليم عالي يخدم خطط العراق التنموية الأتي:

١. نظام انسيابية القبول في المرحلة الجامعية، هذا النظام يعتمد على معدل درجات الطالب في المرحلة الثانوية فقط،فهو يلغي رغبات الطلبة واهتماماتهم بنوع التعليم في هذه المرحلة المتقدمة من الدراسة مما يحد وبشكل كبير من إبداعهم.
٢. ضعف العلاقة بين التعليم العالي والتنمية لعدم توعية الطلبة في المرحلة الثانوية بالكليات وتخصصاتها في الدراسة الجامعية، مثلا اغلب خريجي الفرع العلمي في الدراسة الثانوية يرغبون في دخول كليات الهندسة أو الطب، غير مدركين أن المجتمع يحتاج إلى جميع الاختصاصات ليرتقي.

٣. الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعانيه اغلب الطلبة في من اهم التحديات والمعوقات التي يجب حلها.
٤. النمطية في مؤسسات التعليم العالي وتعدد جهات الإشراف على التعليم العالي.
٥. الاهتمام بالكم على حساب النوع.
٦. تحديات العولمة، وانخفاض معدل الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات، وعدم وضوح السياسية التعليمية في المرحلة الجامعية للبنات، وزيادة الإقبال على التعليم العالي ونقص الإمكانات وخاصة في مجال التمويل...، وغيرها من القضايا المهمة في تكريس الواقع القائم على ارض الواقع.

حيث إن السائد هو إتباع إستراتيجية النمو الكمي، وهي إستراتيجية لم تف بحاجات التعليم الكمية، ولم تبق على نوعية التعليم وجودته، وفضلا عن عدم مرونة هيكل التعليم وبنيته، وإن الجهود المبذولة والسياسات المطبقة حديثا يتوقع أن تسهم في معالجة هذه المشكلة ولكن على المدى البعيد وليس القريب.

خامساً: مقترحات تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل

إن الحاجة إلى التخطيط تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي الأولي والعالي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة آلاتية وهي: (القحطاني، سالم بن سعيد. مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل م٣٨، ع٣، ١٤١٩هـ).

١- المحور الأول: سياسات التوسع في التعليم: بوصف أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.

٢- المحور الثاني: تحديث نظم الدراسة الجامعية وأساليبها: أثرت تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بشكل جذري على نظم التدريس الجامعي وأساليبه؛ مما دفع الجامعات إلى مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم خاصة أساليب التعلم الذاتي، واهتمت بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين فاعلية الجامعة و الطالب وكفايتهما.

٣- المحور الثالث: توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع بوصفها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات، وتحليل السياسات، وتكوين الاتجاهات لدى الطلبة والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي وغيرها. وإعادة النظر في موضوع البحث العلمي بان يكون غير محدود ضمن وزارة التعليم العالي فقط وإنما إن تكون له وزارة مستقلة بحد ذاتها، وان تتضمن عناصر عديدة منها:

أ- الخطط والسياسات البحثية وما تعكسه من أولويات وأهداف.

ب- مؤسسات البحث العلمي، ومدى التنسيق فيما بينها.

ج- الباحثون المشتغلون بالبحث العلمي، ونظم والابتعاث للخارج.

د- تمويل البحث العلمي، والنشر العلمي، وأخلاقيات البحث العلمي.

هـ- طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية وأجهزة صنع القرارات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية لتحقيق التنمية المستدامة.

يحتاج تطوير التعليم العالي إلى مرجعية سياسية من أجل تحقيق أهدافه وتحويله إلى واقع ملموس. وهذه مسؤولية اهتمام القادة العراقيين، والقيادات التي تصنع السياسات بمختلف الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات القائمة على شؤون التعليم العالي في العراق وهي قضية أمن قومي، لما لها في تحقيق خطط التنمية المستدامة.

٤- المحور الرابع: الاتجاه إلى جودة التعليم العالي: تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي.

سادسا: متطلبات الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق

ومن خلال هذه المحاور، يمكن تقديم عدد من المتطلبات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في العراق، والتي تتمثل فيما يأتي: (وزارة التعليم العالي، تقرير إنجازات التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٢٦- ١٤٢٧هـ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ).

١. تركيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي على بحوث احتمالات التغير وتوقعاته، مثل تغير السكان، الأوضاع الاقتصادية، التغيرات المجتمعية، التغيرات في مجال الصناعة والتقنية وأخذ ذلك في الحسبان.
٢. تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة.
٣. العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة.
٤. التوسع في ربط الجامعات والمكتبات والمؤسسات البحثية العربية إلكترونياً، وتحقيق التواصل الفعال لها مع مثيلاتها، على المستويين الإقليمي والعالمي.
٥. الاستثمار في البحث العلمي، عبر منح الحوافز والمزايا المادية والمعنوية.
٦. العمل على نشر استخدام الحاسوب والانترنيت، والمسارعة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في جميع مؤسسات التعليم العالي.
٧. الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.
٨. مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها؛ لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.
٩. تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.
١٠. مراجعة الجامعات للتخصصات والبرامج والمناهج التعليمية التي تقدمها مراجعة دورية في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية ومطالب سوق العمل.

١١. تطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة مع طبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية؛ وهو ما يمكن تحقيقه من طريق إعادة النظر في محتوى البرامج الحالية وتجديدها لتتوافق مع ظروف ومعطيات العصر، ويتواءم مع ما فيه من مستجدات ومتغيرات، بحيث لا يتعارض مع ثوابت المجتمع ومبادئه.

١٢. التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما، وذلك من خلال تدريب القوى البشرية بعد تأهيلها، ومن ثم تكامل الإعداد والتدريب كونه وظيفة رئيسة لمؤسسات التعليم العالي في ظل مفهوم التربية المستمرة.

١٣. وضع رؤية واضحة لدور المرأة في التنمية وعلاقتها بفرص التحاقها بالتعليم العالي، ومخرجاته.

١٤. تنفيذ عملية تقويم دورية المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج ما زالت تتواكب ومتطلبات التنمية والعمل على تحسين الأداء.

١٥. الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي ومن ثم تحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها (إعداد القوى البشرية، البحث العلمي، التنشيط الثقافي والفكري العام) بصورة مرضية.

١٦. التأكيد على التقييم المستمر للأداء من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.

١٧. دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الدبلومات العالية المهنية المعادلة للماجستير والدكتوراه، وبما يكفل الجودة والتميز.

١٨. اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والقدرة على إدارة التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه المؤسسات.

١٩. التأكيد على أن التعليم العالي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية، وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي واضح على كافة مستويات الحياة العامة.
٢٠. تبني نموذج الجامعة المنتجة (*Productive University*). والذي يقصد به الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع، التي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها:

التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

سابعاً: الحلول المقترحة لتحقيق الموائمة

بناءا على المقترحات والمتطلبات فإن الباحثة ترى أنه يمكن تلخيص أبرز الحلول المقترحة لتحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم العالي، وبين احتياجات ومتطلبات خطط التنمية العراقية وسوق العمل وفقا لترتيب الأهمية، وذلك فيما يلي:

١. اختيار القيادات لمؤسسات التعليم العالي تبعاً للتميز والخبرة والقدرة على إحداث التغيير، وتوفير التدريب الكافي لها قبل تكليفها بإدارة هذه المؤسسات.
٢. الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق رفع كفاءة الأداء بهذه المؤسسات والقيام بوظائفها بصورة مرضية.
٣. الالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة والتصدي لها، وإيجاد الحلول لها، والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.
٤. دعم التخصصات العلمية في الدراسات العليا المهنية المتمثلة بالدبلومات المهنية المعادلة للماجستير والدكتوراه كونها تخدم خطط التنمية العراقية والتعليم العالي على حد سواء.
٥. دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم العالي وحاجات المجتمع، وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات العالمية المتميزة من أجل منح

درجات علمية مشتركة، وخاصة على مستوى الماجستير والدكتوراه، وبما يكفل الجودة والتميز.

٦. مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها؛ لتصبح أكثر التصاقاً بحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.

٧. تفعيل الحوار وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجامعات والجهات ذات الاختصاص بسوق العمل، وذلك لوضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تحقق التكامل وتخدم مطالب التنمية وتساعد في استحداث التخصصات المطلوبة وتطوير البرامج والمناهج التعليمية.

٨. تبني نموذج الجامعة المنتجة (*Productive University*)، التي تحقق وظائفها المتوقعة التي تتمثل في التعليم والبحث وخدمة المجتمع،كما تعمل على توفير الموارد المالية الإضافية من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم المستمر والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

٩. تنفيذ عمليات تقويم دورية لجميع مؤسسات التعليم العالي للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج ما زالت تتواكب ومتطلبات التنمية.

١٠. المحاسبية والتقييم المستمر للأداء وللبرامج والخطط والمناهج الدراسية من أجل رفع الإنتاجية على جميع المستويات.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج توصي بتطوير عمليات التخطيط الاستراتيجي في ميادين التعليم العالي في العراق للموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية عبر محاور، أهمها:

١- الأهداف.

٢- الرؤى والقيم.

٣- تعزيز دور البيئة في التعليم العالي.
٤- المواءمة والمحاكاة للنماذج المميزة الفاعلة ذات الجودة العالية.
٥- الشراكة المؤسساتية والمجتمعية.
٦- حسن إدارةالتعليم والتعلم.
٧- تجويد الأطر القانونية والتنظيمية لنظم التعلم والتعليم.
٨- دعم وتطويرا لمرافق والبنى التحتية والداعمة.
٩- وربط الشبكة التعليمية عموديا وأفقيا (المستويات، والتخصصات).

ولمواجهة تحديات القرن العشرين في ثورته الثالثة، ثورة المعلومات وإدارة المعرفة، والتفوق الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، والتغيرات الاجتماعية، وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في المجتمع العراقي نحتاج إقامة فرص التعليم العالي للجميع والعمل على القضاء على تسرب المتعلمين من المراحل الدراسية كافة وإشاعة التعليم العالي مدى الحياة لمختلف طبقات الشعب ولجميع المراحل وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والقضاء على التباين في الالتحاق بالتعليم العالي واعتباره استقرارا وسلاما اجتماعيا لبناء مستقبل المجتمع فضلا عن تحسين نوعية التعليم العالي من اجل استجابة أفضل لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة واحترام المواطنة، والمعتقدات الدينية وتأطيرها باعتماد استقلالية التعليم العالي وفصله عن السياسة ونشر مبادئ حقوق الإنسان بكافة مفاصلها ومعانيها واعتماد أحدث المعلومات العلمية وطرائق التدريس والوسائل التعليمية وطرائق التقويم والقياس في الامتحانات من خلال تدريب وتأهيل جميع العاملين في مجال التعليم العالي وتعزيز مشاركة المجتمع ومنظماته الإنسانية في تخطيط وتقييم وتقويم النظام التعليمي وتقوية التنسيق والتفاعل بين مراحل التعليم العالي كافة مع بعضها البعض ومع القطاعات المجتمعية الأخرى وتنمية مساهمة القطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة ومن الضروري جداً إشراك الأستاذ الجامعي والعاملين في المجالات الاجتماعية التربوية لكي يكون في مركز العملية التربوية واللولب المحرك والمطور لها وضمان الإجراءات السليمة لإشاعة العلم وحب التعلم بالمزيد من المعلومات وحب العمل والاهتمام الجاد والمستمر بالتدريب والتأهيل ومستوى المعيشة للعاملين في مجال التعليم العالي لكي يتمكنوا من أداء واجباتهم التعليمية

بالشكل الأمثل ويكون ذا قيمة اجتماعية عليا واعتماد التخطيط العلمي المستند على المعطيات الموثوقة والبراهين وتقييم وتقويم الأداء ومكافحة الفساد الإداري والمالي والخلقي وكل أنواع الفساد.

المصادر العربية

١. القران الكريم (سورة البقرة/ آية ٣٢).

٢. القحطاني، سالم بن سعيد. مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، مجلة الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثالث، رجب ١٤١٩هـ.

٣. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نحو تطوير واقع تكوين المعلم في الوطن العربي في ضوء متغيرات والتجارب العالمية، اجتماع عمداء كليات التربية، الدوحة، ١٩٩٨م.

٤. عبد الرحيم، منير محمود سليمان، الفاعلية التنظيمية للجامعات الرسمية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك الأردن، ١٩٩٣م.

٥. عبد المجيد، محمد سعيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس، جامعة المنيا، كلية الآداب، ٢٠٠٦م.

٦. عيسان، صالحة عبد الله، التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ورقه مقدمة للورشة الإقليمية حول استجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مسقط، ٢٠٠٦م.

٧. غنوم، أحمد بن عبد الكريم، دور التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم، ندوة الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٦ www.kku.edu.sa/

٨. مدني، غازي بن عبيد، تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ، وزارة التخطيط، الرياض، ١٤٢٣هـ.

٩. نوفل، محمد نعمان. مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد٣، مجلد١، ١٩٩٥م.

١٠.وزارة التعليم العالي، تقرير انجازات التعليم العالي والجامعات للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

المصادر الأجنبية

11. *Kaufman, Jerome L & Jacobs, Harvey M, (1987)." A Public Planning Perspective on Strategic Planning". Journal of The American Planning Association, Vol. 53, No.01 , PP.23-33.*
12. *Keaster, Ric & Sloan, Gayle, (1999)."Constituency –Driven Strategic Planning: A District Serious About Community "" Ownership " Planning & Changing, Vol.30 , No.2 , PP.66-75*
13. *Lyman, Linda L., (1990). "Getting Results: Is Bona Fide Strategic Planning More Effective?"Educational Planning, Vol. 8, No.3, PP.31-35.*
14. *Moldof, Edwin P. ,(1993)."Schools and Strategic Planning Using a Traditional Business Tool". Schools Business Affairs , Vol.59, No.2 , PP.21-24.*
15. *Namara, Carter, Mc, (2001)."Strategic Planning in Nonprofit Or For- Profit Organizations", Wednesday-16-5-2001.*
16. *http://www.maphp.org/library/plan*
17. *planning Makes Perfect: Strategic Planning begins with involvement". Executive Educator, Vol. 15 , No. 01 , PP. 63-64*
18. *Riggs, Robert O & Valesky, Thomas C., (1989). "The Application of Strategic Planning". To The Development Of Statewide Educational Programs. Educational Planning , Vol.8, No.01, PP. 3-11*
19. *Snyder, Karolyn J, (1983)." Instructional Leadership for Productive Schools". Educational Leadership, Vol.40 , No. 5 , PP. 32- 37.*
20. *Verstegen , Deborah A & Wagoner Jr, Jennings L, (1989)." Strategic Planning For Policy Development: An Evolving Model". Planning & Changing , Vol.20, No.01, PP. 33-48*
21. *Webster, William E & Luehe, Bill , (1992)." The Principal and Strategic Planning". Elementary Principal Series No. 9. (Report No. EA 024 753). By the Phi Delta Kappa Educational Foundation*

Bloomington, Indiana, Decument Reproduction Service No. ED 355 649, ISBN-0-87367-456-